

## بناء قدرات البلديات المتضررة على مجابهة مخاطر تأثيرات الأزمة السورية

### مارينا لو غيديس

مستشارة تقنية أولى في ملف التنمية الاجتماعية والمحلية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - لبنان.



### ملخص

توسّع نطاق تأثيرات الأزمة السورية في لبنان على نحو غير مسبوق في تاريخ حالات الطوارئ المعقّدة والمتمحورة حول أزمة النازحين. وتهدد الضغوط على الموارد الأساسية والإخلال بتوازن القوى الاجتماعي والسياسي الدقيق في لبنان إلى تقويض دعائم السلم الأهلي للمجتمعات المضيفة. وعلى الرغم من افتقار السلطات المحلية إلى الموارد الأساسية والخدمات لتلبية حاجات النازحين، فهي عملت بطريقة استباقية من أجل توفير الدعم الإنساني وتعزيز التضامن الأهلي، كما أنها دعمت هيكلتها الأمنية على مستوى المحافظات. وتحتاج المؤسسة البلدية إلى المؤازرة في توفير الخدمات الرئيسية بما يعزز من قدرتها على مساعدة المجتمعات المحلية على نحو أفضل، ويساعد على تحقيق الأهداف الأوسع والأشمل المتمثلة برفع قدرة المجتمع المحلي على مواجهة المخاطر وتحقيق التنمية المستدامة. وهذه عملية تحويلية تسمح بالاتجاه نحو الحلول المبتكرة والتجارب والتعلّم منها، إضافة إلى فتح مجال أكبر من الفرص، وهو جهد يجب أن يكون مشتركاً بين الإدارات المحلية والحكومة الوطنية والشعب.

### الكلمات المفتاح

لبنان، النزوح السوري، البلديات، الموارد، السلم الأهلي، تنسيق المساعدات، بناء القدرات المجتمعية على المجابهة، عملية التحويل، الأهداف الإنمائية المستدامة.

### مقدمة

بلغ عدد اللاجئين السوريين في منطقة الشرق الأوسط نحو 4 ملايين لاجئ كما تبين الإحصاءات المتاحة خلال عام 2015 (UNHCR, 2015)، وهو عدد مرتفع جداً مقارنة بإجمالي عدد النازحين في العالم المقدّر بنحو 19.5 مليون نازح. وتبلغ حصة لبنان من النزوح السوري نحو 1.1 مليون نازح، وهذا يمثل النسبة الأعلى عالمياً لعدد النازحين بالنسبة إلى الفرد المقيم (نازح لكل 4 مقيمين تقريباً) (LCRP, 2014)، مع الإشارة إلى أن لبنان هو من أكثر البلدان المكتظة سكانياً في العالم، بمعدل 400 شخص في الكيلومتر المربع الواحد (Trading Economics, 2015).

هذا النزوح السكاني، المصنّف الأكبر في تاريخ حالات الطوارئ المعقّدة، يفرض ضغطاً كبيراً على موارد المجتمعات المحلية وسكانها في لبنان، وبخاصة أن النازحين تركزوا في المناطق الأشد فقراً والأكثر عرضة للتهميش. لقد بات اللجوء السوري عبئاً يفوق قدرة المجتمعات المحلية والسلطات الوطنية على حد

سواء، وهو يهدّد النظم القائمة ومكتسبات التنمية على محدوديتها. وما يزيد الوضع تعقيداً أن تدفق أعداد كبيرة من النازحين يفاقم الانقسامات السياسية الداخلية ويثير مزيداً من ردود الفعل السلبية تجاه النازحين في بعض المناطق.

وتشكّل البلديات واتحاداتها من منظور القدرة على المجابهة (Resilience)، مدخلاً أساسياً للعمل

في هذه البيئة الحساسة ومعرفتها بحاجات المواطنين وهي تحتاج إلى المساعدة في مجال بناء القدرات على الإدارة والتخطيط والتنسيق كما وتعزيز إيراداتها، فضلاً عن مؤازرتها في توفير الخدمات الأساسية لتقوم بدورها في التخفيف من الاحتقان بين النازحين والسكان المضيفين والمحافظة على الاستقرار المجتمعي ومجابهة المخاطر المحتملة.

يعدّ الدعم الإنساني المخصص للنازحين من أساسيات دعم المجتمع الدولي المرصود للبنان، كما أن توفير الخدمات العامة الأساسية للنازحين واللبنانيين الفقراء على حدّ سواء سيبقى من أساسيات ضمان الأمن الاقتصادي والاستقرار للمجتمعات المحلية، مع التركيز على تنشيط المجتمع المحلي وتعزيز دوره في توفير فرص كسب العيش المستدام، وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، وعلى التنظيم والمشاركة الذاتيين، للحد من اعتماد السكان على المعونات الإنسانية الخارجية.

والسؤال الذي تطرحه هذه الورقة هو: بعد سنوات من النقص المزمن في الاستثمار في البنى التحتية المحلية، كيف يمكن للبلديات مواجهة تحدي الاستجابة للأزمة؟ هل يعدّ التدخل الدولي فرصة لتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات العامة الأساسية وتحسين نوعيتها ولزيادة فرص سبل العيش؟ هل لدى البلديات الموارد والأدوات والآليات للتخفيف من الأزمة ودعم النظم المجتمعية وإشراكها والإفادة من الفرص المتاحة للقيام بعملية الإصلاح والتحوّل البنيوي؟

## أولاً: تأثير النزوح السوري على المجتمعات المضيضة

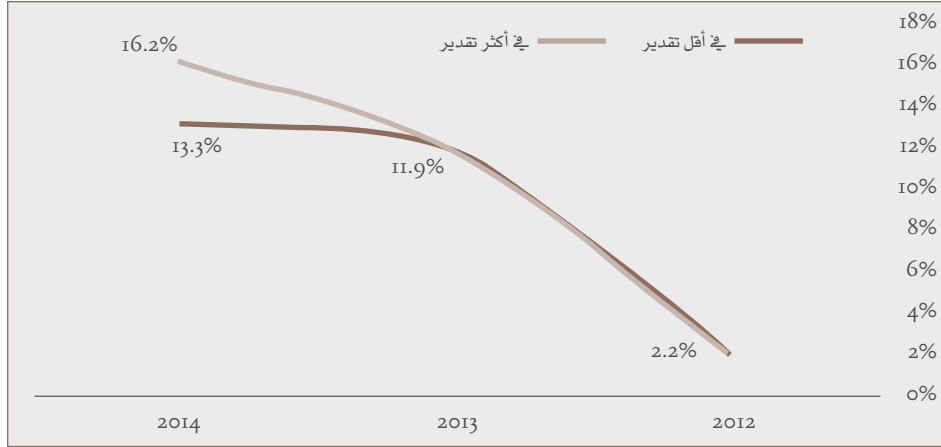
تشير تقديرات الحكومة إلى أن نحو مليون نازح سوري توزّعوا على أكثر من 1,000 بلدية في لبنان يُعد سكانها من المواطنين اللبنانيين الأكثر حاجة (Mercy Crops, 2014). وتشمل المناطق الأساسية للنازحين: البقاع الشمالي والأوسط، ووادي خالد وساحل عكار، إلى جانب تزايد أعداد النازحين في ضواحي المدن اللبنانية الأساسية (بيروت وطرابلس وصيدا وصور). ويعيش 85 في المئة من النازحين المسجلين في 182 بلدة (كما يفوق عددهم في بعض القرى تعداد السكان المحليين)، مع العلم أن 67 في المئة من السكان في هذه المناطق هم دون خط الفقر وفق مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد (MDI).<sup>(1)</sup>

تظهر آثار النزوح السلبية على المجتمعات المضيضة بالضغط الهائلة المفروضة على الموارد المائية وخدمات الصرف الصحي وإدارة النفايات والتعليم وأنظمة الرعاية الصحية والكهرباء والبنى التحتية لقطاع النقل، والبيئة وسواها، وبانحسار فرص العمل وارتفاع أسعار السلع وندرة المساكن ذات الأسعار المعقولة. وتهدد المخيمات العشوائية التي شيدت على الأراضي الزراعية فرص عمل لعشرات ألوف المزارعين (UN Habitat, EU, UNHCR, 2014).<sup>(2)</sup> على صعيد الأوضاع الاجتماعية في لبنان، ارتفع عدد الفقراء اللبنانيين منذ عام 2011 بنسبة الثلثين، في حين تزايد عدد العاطلين من العمل من اللبنانيين إلى الضعفين. وتبقى فئة الأطفال والشباب، الفئة الأكثر تأثراً بالصعوبات الاقتصادية والقيود المفروضة على الخدمات الاجتماعية خلال السنوات الأربع الماضية (World Bank, 2013).

**تظهر خطة لبنان للاستجابة للأزمة أن 8.041 مليون دولار أميركي قد جرى إنفاقها في مجال الاستقرار الاجتماعي من خلال دعم قدرات البلديات (مجموع التمويل المطلوب بموجب هذه الخطة هو 2.14 مليار دولار أميركي، منها مبلغ 724 مليون دولار أميركي مخصصة حصراً لبرامج تحقيق الاستقرار). وقد استثمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 2013 نحو 55 مليون دولار أميركي على مستوى البلديات من خلال برنامج دعم المجتمعات المحلية المضيضة في لبنان وذلك بالاشتراك مع وزارة الشؤون الاجتماعية**

### الرسم البياني رقم (I)

تطور نسبة البطالة لدى الشباب ذوي المهارات المنخفضة نتيجة الأزمة السورية



المصدر: البنك الدولي، 2013

تتركز التكاليف الباهظة المرتبطة بالأزمة السورية أيضاً في تراجع النشاط الاقتصادي؛ وقد قدرت الخسائر التراكمية على مستوى العائدات الحكومية بين عامي 2012 و2014 نتيجة التراجع الاقتصادي بنحو 1.5 مليار دولار أميركي. ويقدر التأثير السلبي على موازنة الحكومة حوالي 2.6 في المئة مليار دولار. تُقدّر التكلفة المالية للأزمة السورية على البنية التحتية في لبنان بين عامي 2012 و2014 بـ 589 مليون دولار، بينما يتطلب تحقيق الاستقرار 1.1 مليار دولار، بما فيها 258 مليون دولار للنفقات الجارية.<sup>(3)</sup> في قطاع البلديات وحده، تقدر الحاجات لتحقيق الاستقرار للأعوام 2012-2014 نحو 200 مليون دولار. وقد زاد الإنفاق على مستوى البلدية نحو 40 في المئة، وبوجه خاص على التخلص من النفايات، و92 في المئة على مياه الصرف الصحي غير المعالجة في تشغيل المجاري المائية. كما ازداد الطلب على المياه 8-12 في المئة بحلول نهاية العام 2014 (Ibid).

وفي حين تعمل الحكومة اللبنانية على تلبية الطلب المتزايد على الخدمات العامة في معظم القطاعات بزيادة الإنفاق من الموازنة غير أن هذه الزيادة يقابلها صعوبة في الوصول إلى هذه الخدمات العامة وتدني نوعيتها بسبب العجز البيوي لعدد من القطاعات، وهو ما يثير ردود الفعل السلبية تجاه النازحين في بعض المناطق.

### ثانياً: الاستجابة المحلية والدولية لأزمة النازحين

على المستوى الحكومي، وبعد مرور عامين على الأزمة في عام 2013، حددت الحكومة برنامجاً عاماً للاستجابة طالبت فيه الجهات المانحة بتلبية الحاجات المشتركة بين المستضعفين اللبنانيين والسوريين. كما اتخذت مجموعة من الخطوات الرامية إلى تدعيم هيكلية الأمنة وتعزيز الروابط بينها على مستوى المحافظات للتخفيف من التوترات الأمنية الناجمة عن تقاسم الموارد، وعن تأثير التداعيات السياسية للأزمة في الداخل. وكانت قد طالبت البلديات لتعزيز الثقة بين النازحين والمجتمعات المضيفة، بضرورة تأمين الدعم الاجتماعي وفرض العمل، فضلاً عن توفير خدمات متوازنة بين النازحين والأسر اللبنانية المحتاجة.

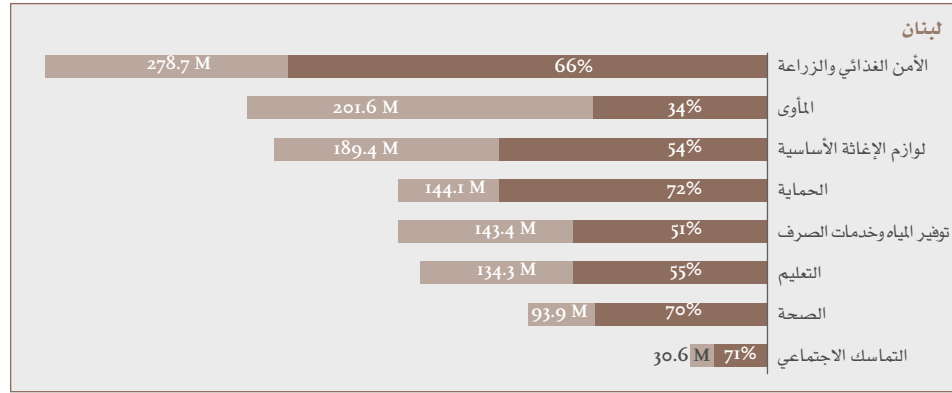
وتطورت خطة لبنان للاستجابة للأزمة (LCRP) لاحقاً في عام 2013، حيث جرى إدراجها في خطة دعم للاستقرار وتطوير الاستثمار في الخدمات والرعاية الاجتماعية، وخلق فرص عمل، والتخفيف من حدة الصراعات بالاعتماد على نظم متوافرة محلياً لتوفير المساعدات. وأكدت هذه الخطة على (1) ضرورة تطوير نظم الخدمات العامة المركزية والمحلية على حد سواء، و(2) تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمؤسسي في لبنان.<sup>(4)</sup>

تظهر خطة لبنان للاستجابة للأزمة أن 140.8 مليون دولار أميركي قد جرى إنفاقها في مجال الاستقرار الاجتماعي من خلال دعم قدرات البلديات (مجموع التمويل المطلوب بموجب هذه الخطة هو 2.14 مليار دولار أميركي، منها مبلغ 724 مليون دولار أميركي مخصصة حصراً لبرامج تحقيق الاستقرار). وقد استثمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 2013 نحو 55 مليون دولار أميركي على مستوى البلديات من خلال برنامج دعم المجتمعات المحلية المضيفة في لبنان وذلك بالاشتراك مع وزارة الشؤون الاجتماعية (LCRP, 2014). كما تخطت المساعدات الإنسانية التي تستهدف النازحين مباشرة والوكالات العاملة معهم، المليار دولار أميركي في عام 2013، وبلغت هذا المستوى تقريباً في عام 2014 ( UNHCR, 2014 ).

(... (إن) دعم الجهات المانحة كبير (لكنه) غير كافٍ لتغطية الحاجات المتزايدة في ظل هذه الأزمة الإنسانية غير المسبوقة

## الرسم البياني رقم (2)

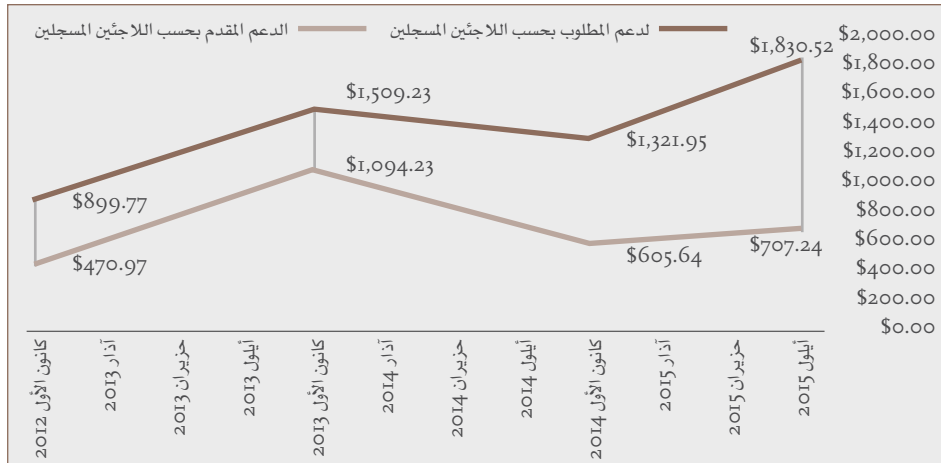
نسبة تمويل الجهات المانحة مقسمة وفقاً للقطاع بالدولار الأميركي



المصدر: مفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين، 2013

في المقابل، وفي حين أن دعم الجهات المانحة كبير كما يظهر في الرسم رقم (3) فهو غير كافٍ لتغطية الحاجات المتزايدة في ظل هذه الأزمة الإنسانية غير المسبوقة. ويهدد النقص في التمويل الأساسي بتعليق العمل بالبطاقة الإلكترونية الخاصة ببرنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة (WFP, 2014).<sup>(5)</sup> وقد بلغت قيمة النداء الإجمالية 1.7 مليار دولار أميركي للاستجابة المشتركة بين الوكالات (بما في ذلك 80 مليون دولار أميركي من قبل الحكومة اللبنانية بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي) و165 مليون دولار أميركي من قبل الحكومة (SRRP, 2014).<sup>(6)</sup>

### الرسم البياني رقم (3) الدعم المقدم من الجهات المانحة مقابل الدعم المطلوب (2013 - 2015)



مرجع: UNHCR, 2015. UNHCR country operations profile. Available online: <http://www.unhcr.org/pages/49e486676.html>

في ظل الضبابية التي تحيط بنهاية الأزمة السورية، ومع توقع تنامي فجوة الحاجات غير المؤمنة في المستقبل (Bayat - Renoux & Elemarec, 2014)<sup>(7)</sup>، سيسمح دعم تمويل المساعدات التي تركز على إعادة بناء القدرات إلى جانب مجموعة محددة من التدابير بمساعدة الناس على الانتقال من الاعتماد على الإغاثة الإنسانية إلى تحقيق التنمية. ويعتمد نجاح هذه المقاربة على تعلم الدروس من العمل المحلي والدولي من أجل تصميم تدخلات أشمل وأفضل.

### ثالثاً: التحول نحو المساعدات التنموية

إن دور المجتمع الدولي مهم بصفة رئيسية في دعم وتعزيز قدرات المؤسسات المركزية والمحلية على إدارة الكوارث وعلى تهيئة البيئة أمام تيسير عملياتها للانتقال من حالة التبعية للمساعدات الإنسانية نحو تحقيق التنمية المستدامة. ويعدّ دعم القدرات المؤسسية للسلطات العامة وتعزيز قدراتها على القيام بمهامها الأساسية في صلب برامج المعونات الإنسانية اليوم (UNDP, 2014). وتبيّن تجارب المعونات الدولية في البلدان التي تعاني من مخاطر ممتدة كلبان أن فاعلية المساعدات ترتبط بتنسيق الجهود الدولية وحصر التدخلات عبر الجهات الوطنية المختصة وذلك من خلال تنسيق المساعدات.<sup>(8)</sup> وفي حين يتوجب على السلطات الوطنية تعزيز قدرتها القيادية وتطوير أهداف ومؤشرات تمكّنها من تقييم أثر الدعم في المؤسسات والمواطن، يتعهد المانحون في المقابل، بتخصيص الدعم للوصول إلى هذه الأهداف المحددة مع تعزيز مستوى الشفافية وقابلية التوقع للمساعدات التي توفرها هذه الجهات. وفي هذا السياق، نظّمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ورشة عمل في 25-26 تموز 2015، تحت عنوان تحليل أنظمة تحقيق الاستقرار: النتائج المحققة في لبنان وخارطة الطريق (OECD & UNDP, 2014).<sup>(9)</sup> هدفت الورشة إلى التشاور مع شريحة واسعة من المجتمع اللبناني<sup>(10)</sup>، وذلك في سبيل التوصل إلى فهم أفضل للمخاطر والفرص التي تؤثر على الاستقرار وإدراجها بطريقة صريحة في خطط التعافي وفي التدخلات الإنمائية بدلاً من إغفالها كما كان يحصل في السابق، ولا سيّما القضايا المعقدة المرتبطة بالحوكمة والتغيير الهيكلي.

وقد خلصت ورشة العمل إلى تحديد الأولويات (راجع الجدول رقم (I)) ورسم خريطة طريق تضمن مجموعة متكاملة من التدخلات على المستويات كافة تفصل التدابير المقترحة من أجل دمج التغييرات المطلوبة على المديين القصير والمتوسط في الخطط القطاعية، مع تحديد دور مختلف الأطراف المشاركة (بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات الأمم المتحدة والمجتمعات المحلية). وركزت الورشة على دمج خارطة الطريق ضمن الإطار الخاص بخطة لبنان للاستجابة وضمن البرامج الإنمائية والإنسانية الخاصة بكل من الفرقاء المعنيين ومواءمة هذه الجهود مع أهداف الألفية الإنمائية الوطنية ومع أهداف التنمية المستدامة بما يعزز قدرة المجتمع على مجابهة المخاطر (Resilience) حالياً وفي المستقبل (Mercy Corps & UNDP, 2014).

يوجد تعريفات متعددة لمفهوم القدرة على المجابهة (Resilience)، ولكن هنالك اتفاق على مسارات ثلاث من التدخلات: (I) القدرة على استيعاب الصدمات (Absorbative capacity)، محاولة تجنب الصدمات/الوقاية من الأذى، و(2) القدرة على التكيف (Adaptive Capacity) أي اتخاذ خيارات إيجابية استباقية لبدائل استراتيجية مبنية على فهم للواقع المتغير، و(3) القدرة التحويلية (Transformative capacity)، أي الآليات الحكومية والسياسات والأنظمة/اللوائح، والبنى التحتية والشبكات المجتمعية وآليات الحماية الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية التي تساهم في توفير بيئة معينة للتغيير النظامي (Mercy Corps & UNDP, 2014).

### الجدول رقم (I)

مجالات الاستجابة ذات الأولوية لاستقرار لبنان وفق خارطة الطريق والفريق المعني بكل مجال

القدرة التحويلية	القدرة على التكيف	القدرة على استيعاب الصدمات	
	برامج المساعدة في إيجاد فرص العمل والتدريب المهني الوصول الى المعلومات (الخط الساخن مثلاً)	إنتاج زراعي صغير وتسويق	الأسر
الشباب معرضين للمخاطر مزيد من التعاون مع القطاع الخاص	برامج توظيف وتدريب مهني الوصول إلى المعلومات (الخط الساخن مثلاً)	حوار بين المجتمع المضيف والنازحين برامج كثيفة العمالة إنتاج زراعي صغير وتسويق	المجتمع المحلي
الشباب المعرضين للمخاطر	وصل أصحاب القرار السياسي الرسمي وغير الرسمي والحكومة التشاركية خاصة عبر البلديات البنى التحتية للأشغال العامة نظام الاستجابة الإنذار المبكر والإشراف	تعزيز الخدمات الأساسية الموجودة برامج كثيفة العمالة	البلدي
سياسات إدارة الموارد الطبيعية تعاون أكبر مع القطاع الخاص شبكة الحماية الاجتماعية للجميع	الوضع القانوني للنازحين الحق في العمل رقابة منسقة للحدود البنى التحتية للأشغال العامة نظام الاستجابة والإشراف والإنذار المبكر		الوطني

### رابعاً: دور أنظمة الحكم المحلي ضمن خارطة الطريق الوطنية

إنّ لبنان بلد قائم على الترتيبات الطائفية والمناطقية التي تحد كثيراً من فاعلية التدخلات الاجتماعية والاقتصادية للحكومة، لذا تتمثل إحدى أهم نقاط الدخول من أجل بناء القدرة على المجابهة ومن ثم تطويرها إلى القدرات تحويلية في المجتمع من خلال الهيكلية والشبكات المحلية الفرعية القائمة.

وتعد البلديات جهة فاعلة رئيسية في رعاية التسويات وفض النزاعات بمشاركة كل المعنيين، وفي تحقيق التماسك الاجتماعي والتنظيم الذاتي وتنسيق العمل المحلي لدعم الأفراد والعائلات والمجتمعات للقدرة على المجابهة والاستنباط الحلول بصورة تشاركية تضمن مشاركة النازحين أنفسهم (Mercy Corps, 2014).<sup>(11)</sup> إن استعراض استراتيجيات التنمية التي تؤدي إلى زيادة قابلية المجتمعات المحلية للتكيف مع الصدمات المقبلة ومناعتها يؤكد أهمية تركيز المساعدات على إعادة بناء القدرات المؤسسية المحلية ومساعدتها على القيام بمهامها الأساسية عبر تخطي العوائق، بما فيها محدودية القدرات المالية والتكنولوجية والإدارية، وعدم انتظام التحويلات من السلطات المركزية، وافتقار أغلبية البلديات إلى الإيرادات الضريبية بسبب غياب الاستثمارات، وضعف الجباية، بالإضافة إلى ضعف التنسيق في ما بينها ومع المجتمع المدني والأهلي.

تشمل خطة لبنان للاستجابة للأزمة ضمن عناصرها الأساسية الدعوة إلى التنسيق والتعاون بين مكونات الأسرة الدولية وعلى مستوى الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص وبين هذه الجهات الأربع من أجل تركيز الموارد المختلفة ودعم البلديات والوكالات الاجتماعية في تأمين الخدمات على المستوى البلديات واتحاد البلديات.

ومع تطور أزمة النازحين السوريين، عمل برنامج دعم المجتمعات اللبنانية المضيفة الذي أطلقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منتصف العام 2013 بالشراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية، على تأمين وصول الدعم المباشر إلى المجتمعات المحلية اللبنانية الأكثر هشاشة. وفي هذا الإطار، يستهدف البرنامج البلديات التي تعاني تاريخياً من ارتفاع مستويات الفقر التي يتركز فيها النازحون السوريون والتي تشهد تزايداً في التوترات الاجتماعية. تشمل التدخلات المعتمدة: (1) تحسين عملية توفير الخدمات الأساسية ضمن البلديات أو اتحادات البلديات؛ (2) ودعم توليد مصادر الرزق وفرص العمل؛ (3) والوقاية من النزاعات وبناء السلام. أما آلية هذه التدخلات فيمكن إيجازها بقيام لجنة تقنية تضم ممثلين عن الوزارات التنفيذية والجهات المانحة بمراجعة التدخلات المقترحة والموافقة عليها، وذلك مراعاة لانسجام هذه التدخلات مع الاستراتيجيات الوطنية، تفادياً لمخاطر الازدواجية في الجهود.

تشمل آليات إشراك المجتمعات المحلية، ضمن خطة لبنان للاستجابة للأزمة، مؤسسات محلية مثل العيادات والمستوصفات والمدارس ومراكز التنمية الاجتماعية، التي توفر خدمات أساسية للمناطق الهشة، كما تشمل شبكات اجتماعية أساسية يمكن تدعيمها من أجل مواجهة الصدمات والضغط المستقبلية. ويمكن في نهاية المطاف تحويل هذه الآلية لتوفير خدمات رعاية اجتماعية أكثر إنصافاً. كما تعمل هذه المبادرات على تشجيع العمل التطوعي الذي من شأنه إنعاش قيم المجالس القروية ومبادرات التكافل الاجتماعي والرابطة النسائية والشبابية. وقد تراجعت هذه المبادرات المحلية في بعض المجتمعات بسبب تقلص نظم الدعم، مثل الشبكات الأسرية وشبكات القرابة والمؤسسات الدينية ولجان الحارات والمدن. وأظهرت الخبرة المكتسبة بعد عامين على تنفيذ برامج المعونات الآتي (AKTIS, 2015):

■ تعد البلديات مكوناً أساسياً من مكونات هيكلية الحوكمة التي تشمل

إن استعراض استراتيجيات التنمية التي تؤدي إلى زيادة قابلية المجتمعات المحلية للتكيف مع الصدمات المقبلة ومناعتها يؤكد أهمية تركيز المساعدات على إعادة بناء القدرات المؤسسية المحلية ومساعدتها على القيام بمهامها الأساسية عبر تخطي العوائق، بما فيها محدودية القدرات المالية والتكنولوجية والإدارية، وعدم انتظام التحويلات من السلطات المركزية، وافتقار أغلبية البلديات إلى الإيرادات الضريبية بسبب غياب الاستثمارات، وضعف الجباية. بالإضافة إلى ضعف التنسيق في ما بينها ومع المجتمع المدني والأهلي

سلطات محلية ومنظمات المجتمع المدني وممثلين عن القطاع العام الذين يعملون معاً لبناء التوافق على تحديد الحاجات والحلول<sup>(12)</sup> عبر الحوار، وتعزيز الثقة وإدراج العمل على تسوية النزاعات والوقاية منها في مختلف البرامج والخدمات المقدمة.

- تملك البلديات أدوات التخطيط وبناء الشراكات مع المؤسسات الوطنية والقطاع العام والجهات الدولية (خطط العمل البلدية متعددة القطاعات)<sup>(13)</sup>، وهي تعتمد على التوافق مع أصحاب المصلحة المحليين، وهو ما يسمح باعتماد نهج منسق للتوافق على الحاجات والسياسات والموارد المتوافرة للبرامج بين المستويات المحلية وتلك الوطنية.
- يمكن جمع الأفرقاء الثلاثة الذين يعملون على الأرض (أصحاب المصلحة المحليون والمؤسسات الوطنية والشركاء الدوليون) في إطار برنامج عمل مشترك على المدى القصير والمدى المتوسط والمدى البعيد.
- يتحقق التغيير بتخطي عملية صنع القرار من أعلى الهرم إلى أسفله، إضافة إلى إرساء حوار دائم على المستويات كافة (بين الأطراف الفاعلين المحليين وبين البيئتين المحلية والوطنية).
- يمكن تعزيز شرعية البلديات التي تقاس بمدى تقبل المواطنين لحق الدولة في الحكم<sup>(14)</sup>، من خلال تلبية الحاجات بطريقة شاملة لتخفف بذلك من النزاعات المحتملة بين السكان اللبنانيين والنازحين السوريين.

**بعد الدعم الإنساني المخصص للنازحين من أساسيات دعم المجتمع الدولي المرصود للبنان، كما أن توفير الخدمات العامة الأساسية للنازحين واللبنانيين الفقراء على حد سواء سيبقى من أساسيات ضمان الأمن الاقتصادي والاستقرار للمجتمعات المحلية، مع التركيز على تنشيط المجتمع المحلي وتعزيز دوره في توفير فرص كسب العيش المستدام، وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، وعلى التنظيم والمشاركة الذاتيين، للحد من اعتماد السكان على المعونات الإنسانية الخارجية**

■ يمكن تدعيم العلاقات في ما بين البلديات وبينها والاتحادات ليتم الربط بين مؤسسات الحكومة المحلية من أجل إرساء شبكات الدعم بين النظراء. تتمحور المسألة الأساسية حول إمكانيات البلديات لتلبية الحاجات (ولا سيما من خلال تحسين الخدمات والبنى التحتية وإيجاد البيئة الملائمة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية) بالاعتماد على مواردها الخاصة كحد أدنى، وهذا يرتبط بالاستقلالية المالية للبلديات وبقدرتها في مجال الإدارة المالية، إلى جانب تبعات ذلك على الشفافية والمساءلة وكفاءة العمليات المالية.

يتضمّن الكتاب المرجعي حول الإصلاحات المالية في البلديات الصادر في عام 2010، I38 إصلاحاً تشمل القوانين والأنظمة المطلوبة ضمن الهيكلية الحالية للبلديات التي تتيح تحقيق استقلاليتها المالية. ويبقى التركيز الأساسي على جباية الضرائب والعائدات الضريبية وعلى تمكين البلديات من جباية الضرائب وإدارتها بما يسمح لها بتعزيز قدراتها واستقلاليتها المالية، من خلال الصندوق البلدي المستقل وتحريرها من التأخر النسبي في صرف المستحقات البلدية.<sup>(15)</sup>

تشمل الضرائب المذكورة أنواع الضرائب المربحة المستندة إلى العقارات الصناعية والتجارية الكبيرة التي لا تعني البلديات الفقيرة، وهي الأكثر تأثراً بالأزمة، وغيرها من الضرائب المربحة التي لا تقوم البلديات بجبايتها، ولا سيّما تلك المتصلة بفواتير الكهرباء والاتصالات التي تخضع لوزارة المالية ووزارة الاتصالات، إذ لا تصل العائدات الضريبية المذكورة إلى البلديات بصورة آلية وفي الوقت المحدد، وهو ما يحجب مصادر دخل أساسية عن المناطق اللبنانية الأفقر علماً أنها في أمس الحاجة إليها.

خلص تقييم أجرته ميرسي كوربس إلى أهمية نظم المعلومات (GIS) وخريطة بالملكات والضرائب، وهو ما عدّته البلديات أفضل استثمار استراتيجي في إطار مساعدتها. يشمل عمل هذه المنظومة مكونين أساسيين: أولهما خريطة الممتلكات التي ستمكن البلديات من مساعدة المواطنين على حل مشكلات التنازع على الأراضي التي كثيراً ما تتكرر بسبب غياب الأنظمة التي تضبط استخدام الأراضي والبناء والتي غالباً ما تؤدي إلى استخدام العنف؛ وثانيهما، خريطة الضرائب التي ستسمح بتعزيز قدرة



البلديات على فرض الضرائب على المواطنين بطريقة عادلة ودقيقة، وهذا من شأنه أن يحسن قدرتها على توفير الخدمات الاجتماعية وحل التوترات المرتبطة بالموارد (Mercy Corps, 2014). بالتوازي، يجب أن يكون التعاطي بإدارة المال العام على مستوى البلديات مهنيًا إلى أقصى درجة ممكنة، وينبغي إنجاز العمليات المالية على مستوى البلديات بطريقة تسمح بتحقيق الكفاءة الاقتصادية والوفورات. وتعني هذه الإدارة الاقتصادية الاستخدام الفعال للموظفين المؤهلين. ونظراً إلى أن عدد البلديات في لبنان كبير جداً، فإن توظيف الأشخاص في كل بلدية صغيرة على حدة لإنجاز جميع المهمات المالية المطلوبة لن يكون مجدياً اقتصادياً أو كفوئاً من حيث التكلفة. لذا، يمكن إنجاز بعض المهمات بطريقة أفضل من خلال اتحادات البلديات بالنيابة عن البلديات الصغيرة.<sup>(14)</sup>

إن قدرة البلديات على إدارة ماليتها بكفاءة يرتبط أساساً بتنمية قدرات العاملين في هذه البلديات على طرق التخطيط التنموي في إطار من الاستدامة البيئية، ونظم إعداد الموازنات والمحاسبة وتوحيدها، وطرق عقد الصفقات العامة وإدارتها ومراقبتها، فضلاً عن ابتكار مشاريع بطريقة تشاركية ووفق الأولويات المجتمعية.

أخيراً، ومن منظور العملية التحويلية (Transformative Capacity)، وهي أساس لتعزيز القدرة على مواجهة المخاطر، وقدرة البلديات على الاضطلاع بدور ناشط ومستقل من أجل تلبية الحاجات المحلية، ينبغي أن تساهم عمليات تمويل البلديات في دعم التنمية الاقتصادية المحلية، بحيث يمثل التمويل البلدي قوة دافعة لنمو سليم للأعمال التجارية المحلية وبالتالي لزيادة فرص العمل المتاحة للمجتمعات المحلية. يمكن لعناصر متعددة أن تضطلع معاً بدور في إيجاد البيئة المهيئة للتنمية الاقتصادية المحلية من خلال حفز الاستثمارات وإنشاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم:

- ينبغي تحسين إدارة الرسوم البلدية على الممتلكات بطريقة محفزة للتنمية. وفي حين يمكن البلديات جباية 36 نوعاً مختلفاً من الرسوم، فإن الرسوم المفروضة على الممتلكات هي المصدر الأهم لتحسين أوضاع البلديات وزيادة إيراداتها. تقوم البلديات حالياً بجباية الرسوم على الممتلكات وفقاً لتقدير قيمة الإيجارات الخاص بكل نوع من الممتلكات. يؤدي ذلك إلى تراجع الإيرادات بشدة في ظل أنظمة تحديد الإيجارات المعتمدة في لبنان. إضافة إلى ذلك، لا توجد حالياً قاعدة موحدة لتقدير الضرائب على الممتلكات على المستوى البلدي ولا توجد إجراءات فعالة لجباية هذه الضرائب (Ibid).
- العمل على انتظام التحويلات إلى البلديات واتحاداتها من أجل تمكين البلديات من التخطيط لتحسين البنية التحتية للخدمات، وهذا من شأنه أن يعزز التنمية الاقتصادية المحلية.
- تعزيز الشراكات بين الإدارات المحلية ومنظمات المجتمع المحلي والقطاع الخاص من خلال الاستثمارات الموجهة نحو السوق<sup>(16)</sup>، والتخفيف من التكاليف المالية المدفوعة سلفاً المرتبطة بتوفير الخدمات، وحفز الوصول إلى أفضل المهارات التقنية والإدارية من القطاعين العام والخاص، إلى جانب تحقيق نتائج أفضل وأكثر استدامة خدمة للمجتمعات المحلية ومنشآت الأعمال.
- ربط البلديات بالمغتربين اللبنانيين ونظام التحويلات المالية من أجل زيادة تأثيره الاقتصادي الإيجابي وترابطه مع الاستثمارات المحلية. كما يمكن البلديات المساهمة في إيجاد بيئة اقتصادية محلية سليمة من خلال تطوير قدراتها على التسويق للمناطق الخاضعة لها والترويج لقدراتها وجذب الاستثمارات إليها.

في الختام، تضطلع البلديات بدور ريادي في بناء بيئة ونسيج مؤسسي قادرين على مواجهة المخاطر، مع إتاحة المجال أمام وضع المخططات التحويلية وتنفيذها. ويتطلب ذلك التركيز على الابتكار والتجارب والتعلم منها، وبالتالي التركيز على فرص تبادل الدروس والخبرات بين الإدارة المحلية والحكومة الوطنية والشعب.

(...) تتمثل إحدى أهم نقاط الدخول من أجل بناء القدرة على المجابهة ومن ثم تطويرها إلى القدرات تحويلية في المجتمع من خلال الهيكليات والشبكات المحلية الفرعية القائمة

## هوامش

- (1) مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد أو المركب MDI.
- (2) لا توجد مخيمات رسمية للنازحين السوريين في لبنان، ويضطر النازحون إلى استئجار مأوى مقابل 200 دولار أميركي شهرياً؛ ويعيش اليوم خمس النازحون السوريون في ظروف صعبة وفي أماكن غير مجهزة للسكن، وذلك لما اضطررتهم الأوضاع إلى استهلاك مدخراتهم والاستدانة الأمر الذي أدى إلى تزايد الفقر. وبحسب المصدر فإن المأوى غير متيسر بالنسبة إلى 41 بالمئة من السوريين النازحين في لبنان، فضلاً عن عمليات الإخلاء القسري. وما لا شك فيه أن اللجوء السوري فاقم أزمة السكن بالنسبة إلى العائلات اللبنانية ذات الدخل المتدني. وتركزت جهود الجهات المانحة على أولوية توفير المأوى للنازحين. وقد استفاد من مساعدات المأوى بين عامي 2012 و2013 نحو 267,664 نازحاً. غير أنه بعد مضي أربع سنوات على الأزمة المستمرة لا بد من تركيز الاهتمام على تحقيق التمويل الترميمي للمأوى على المدى الطويل بالتنسيق مع السلطات المحلية من خلال تطوير برامج متكاملة لتأمين المأوى، كإنشاء مراكز إيواء جماعية والاهتمام بالسكن غير الرسمي، كذلك تتضمن رزمة حوافز لتأهيل مراكز سكن منخفضة التكلفة، تأخذ في الحسبان مواقع هذه المساكن وفق الخطة الشاملة لترتيب الأراضي. انظر (UN Habitat, EU, UNHCR, 2014).
- (3) بحسب تقرير البنك الدولي (World Bank, 2013) يتوقع في قطاع التعليم أن يلتحق 90 ألف نازح بالمدارس سنة 2013 وقد يصل هذا الرقم إلى 140 ألفاً و170 ألفاً في سنة 2014. ولكي تتمكّن وزارة التربية والتعليم العالي من تلبية الطلب المتزايد (الناتج عن النزوح السوري) على الخدمات التعليمية والمحافظة على نوعية الخدمة المقدمة إلى اللبنانيين (مقارنةً بالوضع القائم ما قبل الأزمة)، تحتاج الوزارة إلى 183 مليون دولار في عام 2013 وما بين 348 و434 مليون دولار في عام 2014. ويتعين على قطاع المياه والصرف الصحي في لبنان أن يلبّي طلباً إضافياً يقدر بنحو 26,1 مليون متر مكعب في السنة، أي ما يعادل 7 في المئة من حجم الطلب قبل الأزمة. وتقدّر التكلفة المالية الحالية لتوفير الكهرباء للاجئين بنحو 170 مليون دولار أميركي لعام 2013، وما بين 314 و393 مليون دولار أميركي لعام 2014، بحسب تقديرات توافد اللاجئين.
- (4) أعدت هذه الخطة بالتعاون مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجاءت موائمة لقرارات مجموعة خطط الاستجابة الإقليمية لعام 2013 الداعية إلى التحول نحو المساعدات التنموية. أنظر (LCPS, 2014).
- (5) يوفر البرنامج منذ حزيران 2013، رسيداً من 30 دولاراً أميركياً للفرد الواحد في الشهر، لكن جرى تعليق الدفعات المقدمة إلى النازحين السوريين بصورة مؤقتة في كانون الأول 2014 بسبب النقص في التمويل. وعلى الرغم من الاستئناف السريع في تسديد هذه الدفعات في إثر الحملة الطارئة لحشد التمويل، فإن الدعم غالباً ما يكون دون المستويات المستهدفة حالياً (مستويات الإعاشة)، إذ إن المبلغ المقدم إلى كل نازح في الشهر بات أقل من 20 دولاراً أميركياً.
- (6) تم وضع هذه الخطة بالتعاون بين كل من الحكومة المركزية وII وكالة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة و54 منظمة شريكة غير حكومية وطنية ودولية، فضلاً عن النازحين والمجتمعات المضيفة وذلك بقيادة وزارة الشؤون الاجتماعية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبالتنسيق الوثيق مع الجهات المانحة. (UNHCR, 2014).
- (7) يعيش أكثر من 1.5 مليار شخص في بلدان متضررة من الأزمات وأعمال العنف وانعدام الأمن، وهو ما يفرض ضغوطاً هائلة على المساعدات الإنسانية. كما تبرز حالات طارئة على الدوام لتحوّل الموارد الإنسانية الشحيحة أساساً من دعم الجهود المبذولة في معالجة الأزمات الممتدة إلى التعاطي مع تلك الحالات الطارئة.
- (8) في تشرين الثاني 2013، أنشأ البنك صندوق ائتمان متعدد الأطراف وحدد خطة الاستجابة للحاجات الطارئة بحسب الأولويات المحددة بخارطة الطريق وفق الآتي: إدارة صندوق ائتمان متعدد الأطراف لدعم لبنان، ودعم مشروع دعم الأسر الأكثر فقراً، ودعم البلديات الأكثر حاجة التي تأوي العدد الأكبر من النازحين، ومشروع طارئ لإعادة تثبيت الخدمات التربوية إلى مستوى ما قبل الأزمة السورية، وللرعاية الصحية الأولية، ودعم القطاع الخاص، عبر مشروعين: نظام شبكة الإنترنت النقال، وحفز الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما حدد الاستجابة الطويلة المدى بالآتي: إصلاحات هيكلية ضمن مؤسسات الدولة والقطاعات الخدماتية كالمياه والطاقة، والمساعدة على تحسين بيئة ممارسة أنشطة الأعمال في لبنان، فضلاً عن خلق فرص عمل والحفاظ على الثروة البشرية. أما صندوق النقد الدولي فدعت خطته العاجلة القطاع العام إلى التدخل لسد الفجوة التي خلقها ضعف القطاع الخاص في خلق فرص عمل من خلال زيادة الاستثمار العام في البنية التحتية والتعليم والصحة، باعتماد طريقة فعالة ومستدامة، وهي إعادة توجيه الإنفاق من إعانات الدعم المعممة التي تفتقر إلى الكفاءة التي تقيد الأغنياء، إلى نظم أفضل توجيهها تحمي الفئات الأضعف من السكان وإلى الاستثمار المنتج. كما دعا إلى تعبئة الإيرادات من خلال توسيع الوعاء الضريبي عن طريق تقليص الإعفاءات (المحرر).

- (9) استند التحليل إلى مبادرة جودة الحياة الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي جرى إطلاقها في أيار/مايو 2011 بمناسبة العيد الخمسين لتأسيس المنظمة. ويركز التحليل على تطوير إحصاءات حول جوانب حياتية تهتمّ الناس. ويعتمد مؤشر الحياة الأفضل على ما يهتم الناس على مستوى مفهومهم للحياة الجيدة بشكل أساسي في حين أنه يبتعد عن مجموعات المؤشرات المحددة والتي تنطبق على كل بلد في جميع الأوقات (المحرر).
- (10) شملت القوى الرسمية الأحزاب السياسية، والنقابات، والعائلات، واتحادات الصناعيين، والتربويين، والأكاديميين، وإدارات عامة، وبلديات، ومنظمات المجتمع المدني.
- (11) يتبين من نتائج مسح أجري على 12 بلدية عام 2011، أنّ 100 بالمئة من البلديات أدت دوراً مهماً في الاستجابة الإنسانية للأزمة، إذ قامت جميع البلديات بتسجيل النازحين ومساعدتهم على إيجاد مكان للسكن، بينما سهلت 89 بالمئة من البلديات حصول النازحين على المساعدات، وقامت 78 بالمئة من البلديات بتعزيز حضورها الأمني من خلال زيادة عديد موظفيها في المجتمعات المحلية، وأمنت 78 بالمئة من البلديات تسهيلات لحل النزاعات بين النازحين والمجتمعات المحلية. وقد طالبت البلديات كتوصيات لتعزيز الثقة بين النازحين والمجتمعات المضيفة بضرورة تأمين الدعم الاجتماعي وفرص العمل فضلاً عن توفير خدمات متوازنة بين النازحين والأسر اللبنانية المحتاجة (Mercy Corps, 2014).
- (12) مشروع دعم المجتمعات اللبنانية المخيفة مراعاة لظروف النزاع والمنهجية التشاركية وخرائط المخاطر والموارد.
- (13) إن خطط العمل البلدية متعددة القطاعات هي نتيجة تطبيق منهجية خطط المخاطر والموارد.
- (14) ألينا روشا مينوكال، جامعة بيرمنغهام، 2011.
- (15) الجمهورية اللبنانية، وزارة الداخلية والبلديات، برنامج الدراسات المالية البلدية: الإطار الاستراتيجي النهائي، 2011.
- (16) مثلاً يؤدي الانتقال من عملية التوزيع العينية إلى المساعدة النقدية إلى تعزيز الفاعلية من جهة التكاليف، لكنها تسمح أيضاً للمستفيدين باستخدام المساعدة بما يضمن تلبية حاجاتهم على نحو أفضل، كما أنها ستؤدي إلى ضخ الموارد في الاقتصاد المحلي، للتركيز على فرص تعليم غير نظامي منخفض التكلفة وفائق الأثر، وتحديد ووضع خيارات إيواء مبتكرة من جانب السلطات المحلية. (المحرر).

### مفهوم القدرة على مجابهة الأزمات (Resilience) وسياسات المعونات الدولية

تعتمد الهيئات الدولية تعريفات مختلفة لمفهوم القدرة على المجابهة رغم أنها في النهاية تلتقي على أنه يعني قدرة النظم ومكوناتها على توقع، استيعاب، أو التعافي من تداعيات صدمات أو ضغوطات معيّنة وذلك بشكل فعّال من ناحية التكلفة وصولاً إلى تحقيق التحول نحو النخبة المستدامة. وفي الإطار نفسه، هناك عدة خصائص تسمح بتوصيف النظم بأنها مرنة إيجاباً، نذكر منها (i) مستوى التنوع (ii) الحوكمة وفعالية مؤسسات الدولة (iii) القدرة على قبول عدم اليقين والتأقلم مع التغيرات (iv) مدى انخراط المجتمعات المحلية في الإدارة (v) التحضير والتخطيط في مواجهة الاضطرابات (vi) العدالة (vii) القيم المجتمعية (viii) والقدرة على التعلم.

تطوّر هذا المفهوم بدايةً لمواجهة التغيير المناخي وتوجيه المساعدات الدولية في الأماكن التي تتعرض للكوارث الطبيعية واعتبار المساعدات فرصة للبلديات والمجتمعات المحلية المتضررة لإعادة تنظيم مجتمعاتهم وتخطيط مسار التعافي برعاية ومشاركة كل المعنيين والمساهمة في تمويل المساعدات لاستدامة نداءات الاستجابة الدولية؛ فيجري مثلاً إشراك البلدان المعرضة للكوارث في برنامج تأمين دولي؛ ويعمل برنامج UN-habitat في تطبيقه لهذا المفهوم في البلديات الكبرى في الولايات المتحدة الأميركية والتي تجابه المزيد من حالات الفقر والبطالة على تعزيز آليات الحماية التي يلجأ إليها الأفراد والأسر على المستوى المحلي فضلاً عن تحقيق الاستدامة الخدمائية والبيئية في إطار مفهوم الاقتصاد التشاركي (Shared Economy).

يرتكز مفهوم القدرة على المجابهة على مجموعة من المبادئ جرى وضعها ابتداءً من عام 2003 من أجل تحديد معايير وخصائص المساعدة الدولية ومن بين المبادئ التي تعتمدها الجهات المانحة والوكالات المنفذة (I) مبادئ ممارسات تقديم المنح الإنسانية الجيدة (GHD, 2003)، (2) إعلان باريس (OECD, 2005)، (3) مبادئ المشاركة الدولية الجيدة في الدول والأوضاع الهشة (FSP) (OECD, 2007)، (4) جدول أعمال أكرا (OECD, 2008). وفي العام 2011، في المنتدى الرابع الرفيع المستوى للحوار الدولي حول فعالية المساعدة جرى تطوير اتفاق مفهومي جديد (The New Deal) وقعت عليه أكثر من 40 دولة ومنظمة (OECD, 2014). ويشكل الاتفاق الجديد (OECD, 2011) اتفاقاً أساسياً بين الدول الهشة والدول المتأثرة بالنزاعات والشركاء الدوليين والمجتمع المدني من أجل تحسين السياسات والممارسات التنموية الحالية في الدول الهشة والدول المتأثرة بالنزاعات. ويركز الميثاق الدولي لإطار المساعدات على الأهداف الخمسة في مجال بناء السلام وبناء الدولة وهو ما يشرحه الرسم أدناه.

### عقد الاتفاق الجديد لتقديم المساعدات



المراجع: International Dialogue on Peacebuilding and Statebuilding, 2011. New Deal principles. [Online] Available at: <http://www.pbsdialogue.org/en/new-deal/new-deal-principles/> [Accessed November 2015]

OECD, 2014. Supporting Coherent and Sustainable Transition from Conflict to Peace.

USAID, 2013. Sustainable Service Delivery in an increasingly Urban World. USAID policy. Washington Dc. [Online]

Available at: <https://www.usaid.gov/sites/default/files/documents/1870/USAIDSustainableUrbanServicesPolicy.pdf>.

(المحرّر)

## المراجع

- Bayat - Renoux & Elemarec, Yannick, 2014. *Financing Recovery for Resilience*. UNDP.
- AKTIS, 2015. *Lebanon Municipal Support Programme Monitoring and Evaluation*. Beirut.
- Government of Lebanon and United Nations, 2014. *Lebanon Crisis Response Plan 2015-2016*, Lebanon: s.n.
- Mercy Corps and UNDP, 2015. *Stabilization & Resilience In Protracted, Politically-Induced Emergencies: A Case Study Exploration of Lebanon*, Lebanon: Mercy Corps and UNDP.
- Mercy Corps, 2014. *Engaging Municipalities in the Response to the Syria Refugee Crisis in Lebanon: Recommendations to inform donor funding, implementing agency practice, and national government policy*, Lebanon: Mercy Corps.
- OECD and UNDP, 2014. *Stabilisation Systems Analysis - Lebanon: Results and Roadmap Workshop: Beirut September 25/26 2014*, Lebanon: OECD and UNDP.
- Trading Economics, 2015. Trading Economics. [Online] Available at: <http://www.tradingeconomics.com/>[Accessed 28 october 2015].
- UNDP, 2014. *Restore or Reform? UN Support to Core Government Function in the Aftermath of Conflict*, s.l.: s.n.
- UN-Habitat, EU, UNHCR, Aug 2014. *Housing, Land & Property, Issues in Lebanon, Implications of the Syrian Refugee Crisis*, Lebanon: UNHCR and UN-Habitat.
- UNHCR, 2014. *2014 Syria Regional Response Plan*. Lebanon
- UNHCR, 2015. *2015 UNHCR country operations profile*. [Online] Available at: <http://www.unhcr.org/pages/49e486676.html> [Accessed 28 october 2015].
- WFP, 2014. *Funding Short Forces WFP to Announce Cutbacks to Syrian Food Assistance Operation*.
- World Bank, 2013. *Lebanon: Economic and Social Impact of the Syrian Conflict*, Lebanon: s.n.

